مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد(20) – العدد (01) (جوان،2019)- ص89- 102
ISSN 1111-5149 /E.ISSN 2430-2588

مدى امتثال بنكي البركة والسلام بالجزائر للأسس النظرية للمالية الإسلامية

دراسة وصفية تقابلية

Studying The Compliance of Al Baraka and Al Salam banks in Algeria with The Theoretical foundations of Islamic finance

علالي سارة[1] **جامعة قسنطينة**2allali_sara@yahoo.fr
زغيب مليكة، جامعة قسنطينة2 zeghib031299@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 14-05-2019 تاريخ المراجعة: 31-06-2019 تاريخ القبول: 06-06-2019

ملخّص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتثال بنكي البركة والسلام للأسس النظرية للمالية الإسلامية، هذه الصناعة التي هي قاب قوسين أو أدنى من بلوغ عقدها الثالث في الجزائر، حيث جاءت كنتيجة للتصحيحات التي حملها قانون النقد والقرض 10/90 والذي سمح بدخول البنوك الأجنبية والخاصة ،الأمر الذي نجم عنه تأسيس بنك البركة ليكون أول مؤسسة مالية خاصة تمارس العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ليليه بعد قرابة 20 سنة إنشاء ثاني مؤسسة مالية تمارس الصيرفة الإسلامية في الجزائر وهي بنك السلام. ولتحقيق الغرض من الدراسة، تم اعتماد أسلوب المقابلة المقنّنة. وقد توصلنا إلى نتيجة رئيسية مفادها أن البنوك الإسلامية في الجزائر تمتثل للأسس النظرية للمالية الإسلامية.
الكلمات المفتاحية: مالية إسلامية، الرقابة الشرعية، بنك البركة، بنك السلام.

Abstract:
This study aims at identifying the compliance of Al Baraka and Al Salam banks with the theoretical foundations of Islamic finance. This industry is just around the corner of its third contract in Algeria. It came as a result of the amendments made by the Monetary and Credit Law 90/10, which resulted in the establishment of Al Baraka Bank of Algeria to be the first private financial institution to practice Islamic banking in Algeria followed by nearly 20 years the establishment of the second financial institution to practice Islamic banking in Algeria, the Bank of Al Salam. To achieve the purpose of the study, the standardized interview method was adopted with the frames of the two banks. We have come to a major conclusion that Islamic banks in Algeria comply with the theoretical foundations of Islamic finance.
Keywords: Islamic finance; Sharia control; Al Baraka Bank; Al Salam Bank.

1- المؤلف المرسل

مقدّمة

التمويل عن طريق البنوك الإسلامية هو تمويل يتماشى مع تعاليم وأسس الشريعة الإسلامية الغراء، والتي تنص على حرمة التعامل بنظام الفائدة باعتبارها "ربا" تطبيقا لقوله سبحانه وتعالى: "وأحل اللّه البيع وحرم الربا" البقرة/275 ومن ثم فإن التمويل داخل البنوك الإسلامية يتم من خلال صيغ تمويلية مختلفة عن تلك الممارسة في البنوك التقليدية ، وعلى أساس معايير وأسس محددة يجب مراعاتها عند كل عملية توظيف للأموال، بحيث تعنى هيئة خاصة بالسهر على مدى تطبيق هذه المعايير والأسس ومدى مطابقة العمليات التمويلية لتعاليم الشريعة الإسلامية وتعرف هذه الهيئة بهيئة الرقابة الشرعية.

دخلت الجزائر مجال التمويل عن طريق البنوك الإسلامية مع بداية التسعينيات بتأسيس بنك البركة الجزائري، بفضل قانون النقد والقرض 10/90 الذي سمح بدخول وتأسيس البنوك الخاصة والأجنبية والمختلطة، ثم بتأسيس بنك السلام الجزائر سنة 2008 كثاني مؤسسة بنكية تمارس العمل المصرفي الإسلامي، ولقد عايش هذان البنكان فراغا قانونيا وتنظيميا طويل المدى لم ينتهي إلا مؤخرا بصدور القانون 18/02 المنظم للعمل البنكي الإسلامي في الجزائر، وبغية التعرف على مدى امتثال كلا البنكين لأساسيات المالية الإسلامية نطرح التساؤل الرئيس التالي:

- هل تمتثل البنوك الإسلامية في الجزائر للأسس النظرية للمالية الإسلامية؟.

الإجابة على هذا التساؤل الرئيس تقتضي الإجابة عن بعض التساؤلات الفرعية:

- ماهي الصيغ التمويلية الإسلامية المطبقة في البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر؟.
- ما مدى التزام البنوك الإسلامية في الجزائر بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء؟.
- ماهي المعايير المعتمدة لاتخاذ القرار التمويلي في البنوك الإسلامية بالجزائر؟.

وقد اشتملت الدراسة على عدة فرضيات نوردها فيما يلي:

الفرضية الرئيسية:

لا تمتثل البنوك الإسلامية في الجزائر للأسس النظرية للمالية الإسلامية.

اختبار الفرضية الرئيسية يتطلب اختبار جملة من الفرضيات تتمثل في:

الفرضية الأولى: تعتمد البنوك الإسلامية في الجزائر بشكل كبير على صيغ العائد الثابت على حساب صيغ المشاركة في الربح والخسارة.

الفرضية الثانية: تعتمد البنوك الإسلامية في الجزائر على هيئة رقابة شرعية تسهر على مطابقة كافة معاملات البنك لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال رقابة قبلية وبعدية على كل العمليات.

- **الفرضية الثالثة:** تعتمد البنوك الإسلامية في الجزائر على المعايير المادية والتمويلية فقط كأساس لاتخاذ القرار التمويلي.

إن النظر إلى طبيعة الموضوع، يجعل من الدراسة تعتمد المنهج الوصفي التحليلي الملائم لغرض وصف البنوك الإسلامية ومختلف الصيغ التمويلية التي تقدمها، وكذا وصف وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وهذا بالاعتماد على المقابلة المقننة كوسيلة لجمع المعلومات والحقائق (والتي أجريت مع إطارات البنكين ضمن الرتب الإدارية التالية: رئيس دائرة إدارة المخاطر، مدير مالي ورئيس قسم معالجة طلبات التمويل) مع الاعتماد على التقارير الدورية لهيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنكين.

أما أهم الدراسات السابقة و الموازية التي اعتمد عليها نذكر الآتي:

دراسة (عقون، 2009/2008): حيث هدفت الدراسة إلى عرض تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال دراسة حالة بنك البركة، وتبيان دوره في جمع المدخرات واستثمارها، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مبالغة كبيرة في استخدام صيغة المرابحة على حساب الصيغ الأخرى وخصوصا صيغ المشاركات الأمر الذي يكرس انعدام التوازن بين الناحية النظرية والعملية للصيرفة الإسلامية.

دراسة(حريد، 2015/2014): تعرض الباحث خلال دراسته إلى التمويل الإسلامي كأحد البدائل التمويلية للإقراض، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نشاط البدائل التمويلية للإقراض وعلى رأسها التمويل الإسلامي في الجزائر لا يزال متواضعا جدا وقد فسر هذا بأن الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية في إطار تفعيل التمويل الإسلامي هي إجراءات متواضعة وغير كافية، كما أكدت الدراسة وجود انحراف للبنوك الإسلامية عن الأهداف التي أنشأت من أجلها بسبب مغالاتها في اعتماد صيغ المداينة على حساب صيغ المشاركة

الإطار النظري لعمل البنوك الإسلامية:

ينشط العمل المصرفي الإسلامي داخل كيانات تعرف بالبنوك الإسلامية والتي تعرف على أنها :"مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمتمثلة في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية".(سحنون، 2003، صفحة 96)

وتصنف صيغ التمويل الإسلامية ضمن فئتين رئيسيتين هما: صيغ العائد الثابت التي تضم كل من صيغة المرابحة، بيع السلم، صيغة الاستصناع وكذا صيغة الإجارة حيث تشترك هذه الصيغ في كونها ذات عائد معلوم وثابت مما يجعلها شبيهة بالعمليات البنكية التقليدية ، وصيغ المشاركات وتشمل المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، وتشترك هذه الصيغ في كونها تقوم أساسا على قاعدة شرعية تتمثل في قاعدة الغنم بالغرم والتي تعكس فلسفة المالية الإسلامية.

1- صيغ العائد الثابت: والتي تشمل كل من المرابحة، السلم ، الاستصناع والإجارة.

1-1- **المرابحة:** هو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها من السوق بناء على دراسة لأحوال السوق، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج مثلا، ويبدي فيه رغبته في شرائها مرة ثانية من البنك، فإذا اقتنع البنك بحاجة السوق إليها وقام بشرائها، فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، وهي أن يعلن البنك قيمة الشراء مضافا إليها ما تكلفه البنك من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا من الربح لمن يرغب فيها زيادة أو علاوة عن قيمتها ومصروفاتها، أي أن الطرفان (البنك والعميل) يتفقان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع، ثم يتفقان بعد ذلك على مكان وشروط تسليم السلعة (البضاعة محل المرابحة) وطريقة سداد القيمة للبنك.(طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، 2012، صفحة 273)

1-2- **السلم**: عقد السلم أو السلف على عكس البيع الآجل، حيث يعني دفع ثمن السلعة عاجلا للبائع وتسلم المشتري لها منه آجلا، ولا خلاف بين الفقهاء على جواز بيع السلم على أن تحدد مواصفات السلعة المسلم فيها بدقة ويكون كل من السعر والأجل

معلوما للطرفين(العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، 2012، صفحة 43)، ويجب أن تتوفر في السلعة محل عملية بيع السلم مجموعة من الشروط هي:

- أن لا تكون السلعة محرمة شرعا أو مكروه التعامل فيها.
- أن لا تكون السلعة ذات سوق محدودة.
- أن لا تكون سريعة التلف وتحتاج لنفقات باهظة للحفظ أو التخزين.
- أن لا يؤدي تنفيذ العملية إلى حدوث احتكار واستغلال لحاجة المجتمع.

1-3- **الاستصناع**: "هو عقد بمقتضاه يطلب أحد الأطراف "المستصنع" من طرف آخر (الصانع) صناعة أو تشييد شيء معين له مقابل عائد ثابت متفق عليه". (Causse-Broquet, 2012, p. 73)

وبالتالي فإن الاستصناع هو شكل من أشكال تمويل إنتاج السلع ويمكن استنادا إلى عقد الاستصناع أن يقوم البنك بدور الوساطة بين شركة كبرى خاصة أو عامة أو هيئة من الهيئات الحكومية تطلب تسليم سلع معينة محددة المواصفات بمقادير معينة في تاريخ آجل وبعض أصحاب الأعمال الصناعية، فيقوم البنك بتمويل الطرف الأخير الذي يتعهد بتسليم السلع المتعاقد عليها كما هو مطلوب في تاريخ معين، ويقوم البنك بتسليمها إلى الجهة الطالبة مقابل الثمن المتفق عليه، وتتيح هذه الوساطة البنكية فرصة للربح طالما أن تكلفة الاستصناع، وهي الثمن الذي يتفق عليه البنك مع الصانع تقل عن الثمن الذي يحصل عليه البنك عند تسليم البضاعة للجهة الطالبة.(العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، 2012، الصفحات 42-43)

1-4- **الإجارة:** تعرف الإجارة أو ما يعرف في البنوك التقليدية بقرض الإيجار أو التأجير التمويلي على النحو التالي: "قرض الإيجار عبارة عن عملية تأجير لأصول وتجهيزات لغرض مهني، مشتراة أو معدة بمناسبة هذا التأجير من طرف مؤسسات معينة تصبح مالكة لها، بحيث تمنح هذه العملية للمستأجر خيارا بحيازة كل أو جزء من الأصول المؤجرة بقيمة متفق عليها تأخذ بعين الاعتبار الدفعات المسددة كإيجارات"،(Jacques Teulié, 1997, p. 264) وتجدر الإشارة إلى أن صحة عقد الإجارة المطبق في البنوك الإسلامية ترتبط بالضرورة بالشروط التالية:(عبده، 2000، صفحة 311)

- أن تكون المنفعة معلومة وذلك بذكر مدة الإجارة، وتسمية أو الإشارة إلى الشيء موضوعها.

- أن تكون المدة معلومة.
- أن تكون المنفعة مباحة شرحا.
- يشترط في الأجرة أن تكون مالا متقوما، ومقدورا على تسليمه وأن تكون معلومة للمتعاقدين.

إن ما تم ذكره أعلاه هو مختلف صيغ العائد الثابت والتي تجعل من نشاط البنوك الإسلامية يقترب بشكل كبير من نشاط البنوك التقليدية من حيث طريقة توظيف الأموال وتحقيق العائد.

2- **صيغ المشاركة في الربح والخسارة:** وتشمل كل من المشاركة، المضاربة، المزارعة والمساقاة.

2-1- **المضاربة:** هي عقد بمقتضاه يدفع رب المال إلى المضارب مالا ليتاجر فيه ويكون الربح مشتركا بينهما حسب الاتفاق على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب.(عقل، إدارة المصارف الإسلامية، 2010، صفحة 156)

2-2- **المشاركة:** هي "اشتراك اثنان أو أكثر في أموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية، تجارية، صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح".(خصاونه، 2008، صفحة 84)

وتعتبر المشاركة من أهم الأساليب التمويلية المستخدمة في البنوك الإسلامية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل وإنما سيشارك البنك في الناتج المحتمل سواء كان ربحا أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل، ومن هنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة الدائن بالمدين.(عقل، إدارة المصارف الإسلامية، 2010، الصفحات 158-162)

2-3- **المزارعة والمساقاة:** لقد اهتم الإسلام بكافة المجالات التي يتمكن من خلالها الفرد والمجتمع المسلم من تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية، ومن بين هذه المجالات، المجالات الزراعية حيث وضع لها النظم الاقتصادية الشرعية الكفيلة بتنميتها ووفر لها الصيغ المالية اللازمة لقيامها وتطويرها ومن أهم هذه الصيغ المزارعة والمساقاة.

المزارعة: وهي "الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخراج ويجوز أن تجري المزارعة على أرض مملوكة أو مستأجرة أو مستعارة".(قشوط، المدخل إلى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي، 2014، الصفحات 92-93)

المساقاة: وهي "أن يدفع الرجل شجرة لمن يخدمها ويسقيها ويقوم بسائر ما تحتاج إليه من ثمرها".(قشوط، المدخل إلى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي، 2014، صفحة 94)

يبين العرض السابق أن الصيغ التمويلية الإسلامية تنقسم إلى صيغ عائد ثابت وصيغ مشاركة في الربح والخسارة حيث تجسد هذه الأخيرة الفلسفة الحقيقية لعمل البنوك الإسلامية، كما ولا ننسى صيغة القرض الحسن والتي تعتبر من الصيغ التي تنفرد البنوك الإسلامية بتطبيقها بحيث تعتبر عقدا من عقود التبرعات.

تعتمد البنوك الإسلامية عند اتخاذها للقرار التمويلي على مجموعة من الأسس والمعايير تتفق في بعضها مع البنوك التقليدية إلا أنها تنفرد باعتمادها على معايير خاصة مستمدة ومستنبطة من أحكام الشريعة الإسلامية، مما يزيد من خصوصيتها وتميزها، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى:

1- **المعايير الشرعية:** تعتبر المعايير الشرعية أسسا ثابتة لا يمكن المفاضلة بينها أو اختيار تطبيقها من عدمه باعتبارها تعكس وتجسد الفلسفة الحقيقية للبنوك الإسلامية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل المعايير الشرعية المعتمدة في البنوك الإسلامية فيما يلي:

- ❖ أن لا يكون أصل تأسيس المشروع ونشاطه محظورا شرعا.(ابراهيم، القرار التمويلي في البنوك الإسلامية، 2010، صفحة 11)
- ❖ أن يكون التعامل بين البنك والعميل وفق الصيغ التمويلية الإسلامية.(طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، 2012، صفحة 112)
- ❖ ألا يكون الهدف من التمويل إلحاق الضرر بالمجتمع.(ابراهيم، القرار التمويلي في البنوك الإسلامية، 2010، صفحة 12)

2- **المعايير المادية والتمويلية:** ترتبط المعايير المادية والتمويلية بالمشروع المراد تمويله من حيث ربحيته ودراسة الجدوى الاقتصادية له من جهة، ومن حيث حجم التمويل المطلوب لتلبية احتياجاته وطريقة تسديد هذا التمويل من جهة أخرى.

3- **المعايير الاقتصادية والاجتماعية**: تراعي البنوك الإسلامية في دراستها للمشاريع الراغبة في التمويل، توافق هذه الأخيرة مع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث يقوم الاقتصاد الإسلامي على نسق أساسي وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والجمع بينها وبين التنمية الاجتماعية، حيث تركز المصارف الإسلامية على ثلاثة مبادئ أساسية للربط بين هدف النماء الاقتصادي والاجتماعي وهي:(العلي، 2012، صفحة 434)

- ❖ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ويشمل ذلك كل الموارد المتاحة والكامنة.
- ❖ الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج، والتي تقوم على توفير الحاجات الضرورية: الدينية والمعيشية، والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع.
- ❖ أن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة اللّه، وعمارة الأرض، ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراده.

4- **المعايير الشخصية**: وهي معايير ذات علاقة بالشخص طالب التمويل، ويطلق عليها اسم معايير تقييم العملاء وتشمل:(التونسي، 2010، صفحة 11)

- تقييم السمعة الأدبية (مدى الحرص على السداد).
- تقييم الملاءة المالية (من حيث رأس المال والتدفق النقدي ومدى متانة الضمانات وسلامتها القانونية).
- التأكد من الكفاءة الإدارية والتسويقية (اتقان العميل للنشاط الذي يقوم به).
- المصداقية التي يتمتع بها العميل.

إن مصداقية البنوك الإسلامية والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية تتحدد وتتجسد عن طريق هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها تسهر على مطابقة عمليات البنك لمبادئ الشريعة الإسلامية وبيان المخالفات وتصحيحها إن وجدت، وعليه تعتبر هيئة الرقابة الشرعية أحد العناصر الهامة في منظومة عمل البنوك الإسلامية. وحسب تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية هي: "عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقرير المراجعة الداخلية وتقارير

عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم...الخ".(ناصر، 2010، الصفحات 238-239)

هيئة الرقابة الشرعية: مفهومها و وظيفتها

تعتبر هيئة الرقابة الشرعية علامة مميزة للهوية الإسلامية التي تتمتع بها البنوك الإسلامية، بحيث لا يمكن وصف المؤسسة بأنها إسلامية ما لم يكن هذا الجهاز موجودا وقد عزز هذا الأمر اشتراط ذلك في المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(مشعل، 2006، صفحة 1)، وحسب الدكتور عبد الباري مشعل مدير هيئة رقابة للرقابة الشرعية ببريطانيا هناك مؤشران أساسيان للحكم على إسلامية البنك وشرعية المعاملات المنفذة من قبله وهما:

المؤشر الأول: المستندات التي تؤهل البنك للحصول على هذه الصفة في اسم البنك أو في تصنيفه لدى السلطات الرسمية في داخل الدولة ضمن البنوك الإسلامية، وبصفة عامة لا يكتسب البنك صفة بنك إسلامي في الاسم أو في التصنيف لنفسه كبنك إسلامي في الدولة إلا بالشروط الآتية:

- النص في النظام الأساسي على العمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- النص في القانون الأساسي على اتخاذ هيئة للرقابة الشرعية مهمتها اعتماد آليات ومستندات العمليات التي سيقوم البنك بتنفيذها قبل تنفيذها.
- النص في القانون الأساسي على قيام تلك الهيئة بمتابعة العمليات المنفذة بعد تنفيذها بصفة دورية للتأكد من أنها نفذت طبقا للشريعة، وبيان المخالفات الشرعية إن وجدت ومعالجتها طبقا لتوجيهات الشريعة الإسلامية في نهاية كل فترة مالية.

المؤشر الثاني: الوجود الفعلي لهيئة الرقابة الشرعية ومتابعة التطبيق الفعلي للتأكد من مدى التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لابد للبنك الإسلامي أن يعين هيئة الرقابة الشرعية من جهة مستقلة كالجمعية العمومية للمساهمين أو من خلال البنك المركزي في الدولة، لتقوم بمهامها المنصوص عليها في القانون الأساسي.

وبتحقق المؤشرين نستطيع الحكم على أن البنك بنك إسلامي في الشكل والمضمون.

العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

يمثل يوم 20 ماي 1991 تاريخ دخول الجزائر مجال المالية الإسلامية، من خلال تأسيس أول بنك يمارس العمل المصرفي الإسلامي وهو بنك البركة الجزائر بشراكة بين مجموعة البركة المصرفية للبحرين وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر، وبتأسيس بنك السلام الجزائر سنة 2008تزايدت فرصة الفرد في تمويل احتياجاته المالية من خلال أدوات وصيغ إسلامية توافق شريعته ومعتقداته. وبغية الحكم على مدى امتثال هذين البنكين للأسس النظرية للمالية الإسلامية اعتمدت الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية سنحاول اختبارها فيما يلي:

1- مكانة صيغ المشاركة في الربح والخسارة في البنوك الإسلامية بالجزائر: حسب إجابات الإطارات فإن كل من بنك البركة وبنك السلام الناشطان في الجزائر يقدمان باقة صيغ تمويلية متنوعة تشمل: المرابحة، السلم، الاستصناع والإجارة والتي تعتبر صيغا ذات عائد ثابت، المضاربة والمشاركة واللتان تندرجان ضمن صيغ المشاركة في الربح والخسارة حيث لاحظنا عزوف البنكين عن تقديم صيغة المزارعة والمساقاة نظرا لكون القطاع الفلاحي في الجزائر مدعما بهيئات تمويلية متخصصة، بالإضافة إلى صيغ العائد الثابت وصيغ المشاركة في الربح والخسارة يقدم البنكان صيغة القرض الحسن.

ولقد استقينا من إجابات الإطارات بكلا البنكين أن هناك ميلا واضحا لاستخدام صيغ العائد الثابت وفي مقدمتها صيغة المرابحة، على عكس صيغة القرض الحسن وصيغ المشاركة في الربح والخسارة والتي تعرف استخداما ضعيفا على الرغم من كون هذه الأخيرة تعكس الفلسفة الحقيقية للبنوك الإسلامية، وعليه فإن أساس عمل البنوك الإسلامية في الجزائر هو التمويل عن طريق صيغ العائد الثابت الأمر الذي يجعلها تقترب بشكل كبير من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية، وهذا ما تؤكده النسب المدرجة في الجدول الأتي و المتعلقة ببنك البركة.

الجدول رقم01: درجة استخدام صيغ التمويلية الإسلامية ببنك البركة الجزائر

	2015				2016			
المنتج٪	مارس	جوان	سبتمبر	ديسمبر	مارس	جوان	سبتمبر	ديسمبر
إجارة	41,57	43,64	45,38	48,02	49,74	48,73	49,93	50,64
مساومة	39,33	37,55	35,94	36,72	31,43	32,55	29,68	28,30
سلم	9,77	9,25	9,62	8,68	9,36	8,67	9,15	10,02
مرابحة	4,32	4,35	4,05	3,98	4,28	4,78	6,11	8,74
مشاركة	0,08	0,08	0,06	0,22	0,37	0,56	0,56	0,83
استصناع	0,83	0,90	0,72	0,72	0,82	0,76	0,67	0,72
تمويلات أخرى	4,09	4,22	4,24	1,37	3,72	3,68	3,63	0,51
قرض حسن	0,00	0,00	0,00	0,29	0,30	0,28	0,26	0,25
المجموع	100	010	100	100	100	100	100	100

المصدر: وثائق مقدمة من بنك البركة الجزائر

ملاحظة: المساومة هي صيغة مستحدثة من طرف بنك البركة وهي عبارة عن حالة خاصة من عملية التمويل بالمرابحة يكون فيها كل من سعر الشراء والهامش غير معلومين، تستعمل بشكل كبير في عمليات التجارة الخارجية (الواردات) أين يكون السعر معلوما في الخارج ومجهولا عند التحويل إلى العملة الوطنية نتيجة لتغيرات أسعار الصرف. وعليه من خلال إجابات إطارات البنك والنسب المدرجة في الجدول نستطيع تأكيد الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد بشكل كبير على صيغ العائد الثابت على حساب صيغ المشاركة في الربح والخسارة مما يجعلها تبتعد عن الفلسفة الحقيقية للمالية الإسلامية.

2- **دراسة إسلامية بنكي البركة والسلام الجزائر ومدى شرعية المعاملات المنفذة من قبلهما:** للحكم على مدى إسلامية البنك وشرعية المعاملات المنفذة من قبله نعتمد على مؤشرين سبق الإشارة لهما نظريا وقد كانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم02: مؤشرات الحكم على إسلامية بنكي البركة والسلام الجزائر وشرعية المعاملات المنفذة من قبلهما.

المؤشر		محقق	غير محقق
المستندات	النص في النظام الأساسي على العمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.	X	
	النص في القانون الأساسي على اتخاذ هيئة للرقابة الشرعية مهمتها اعتماد آليات ومستندات العمليات التي سيقوم البنك بتنفيذها قبل تنفيذها.	X	
	النص في القانون الأساسي على قيام تلك الهيئة بمتابعة العمليات المنفذة بعد تنفيذها بصفة دورية للتأكد من أنها نفذت طبقا للشريعة، وبيان المخالفات الشرعية إن وجدت ومعالجتها طبقا لتوجيهات الشريعة الإسلامية في نهاية كل فترة مالية.	X	
أهمية هيئة الرقابة الشرعية	الوجود الفعلي لهيئة الرقابة الشرعية	X	
	هيئة الرقابة الشرعية معينة من طرف هيئة خارجية	X	
	تتابع هيئة الرقابة الشرعية كافة العمليات قبل تنفيذها		X
	تراقب هيئة الرقابة الشرعية كافة العمليات بعد تنفيذها	X	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إجابات إطارات بنكي البركة والسلام الجزائر

توضح النتائج المدرجة في الجدول أعلاه أن بنكي البركة والسلام تتحقق بهما كافة المؤشرات الدالة على إسلامية البنك غير أن غياب عملية الرقابة القبلية من طرف هيئة الرقابة الشرعية على كافة العمليات المبرمة واقتصارها فقط على تقييم الصيغ قبل تطبيقها (وليس العمليات التمويلية)؛ حيث تخضع معاملات البنكين لرقابة بعدية فقط أي بعد إتمامها من خلال اضطلاع الهيئة على التقارير الدورية، يجعل البنكين عرضة للوقوع في بعض المخالفات الشرعية . ولكن نظرا لأن هيئة الرقابة الشرعية تعمل على تصحيح الاختلالات المسجلة عن طريق تحويل الإيرادات المحققة من مصادر غير مشروعة إلى صندوق سبل الخيرات بالنسبة لبنك البركة وصندوق الخيرات بالنسبة لبنك السلام وصرفها في أغراض ومجالات النفع العام ومختلف أوجه البر يعطي صبغة شرعية لمعاملات كلا البنكين.

في ضوء هذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد على هيئة رقابة شرعية تسهر على مطابقة عمليات البنك لمبادئ الشريعة الإسلامية برقابة قبلية وبعدية.

3- **معايير اتخاذ قرار التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية:**

حسب إجابات إطارات بنكي البركة والسلام استخلصنا أن كلا البنكين يعتمدان على معايير موحدة لاتخاذ القرار التمويلي، بحيث تنقسم هذه المعايير إلى معايير شرعية، معايير مادية، معايير شخصية ومعايير اقتصادية واجتماعية. وحسب ذات المصدر فإن المعايير الشرعية تعتبر أهم المعايير على الإطلاق نظرا لكونها تحرص على توافق المشروع الممول مع أحكام الشريعة الإسلامية، تأتي بعدها مباشرة المعايير المادية والمعايير الشخصية على اعتبار أن ربحية المشروع وسيولته ودرجة الأمان التي ينطوي عليها بالإضافة لسمعة العميل والتزامه المدى تعتبر أساس العمل المصرفي، وفي الأخير تأتي المعايير الاقتصادية والاجتماعية في ذيل الترتيب على الرغم من أن وضعها في الطليعة من شأنه أن يجعل البنك الإسلامي رافدا حقيقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن النتائج المستخلصة تمكننا من رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد على المعايير المادية والتمويلية فقط كأساس لاتخاذ القرار التمويلي. وعليه فإننا نرفض الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن البنوك الإسلامية في الجزائر لا تمتثل للأسس النظرية للمالية الإسلامية. وذلك ارتكازا على نتائج الفرضيات الفرعية

خاتمة:

إن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ليس وليد اليوم وإنما هو على مشارف إتمام عقده الثالث ضمن بيئة ميزتها الأساسية غياب الإطار التشريعي الذي لم يرى النور إلا مؤخرا من خلال القانون 18/02 الصادر يوم 09ديسمبر2018 والذي وضع حدا للفراغ القانوني الذي عايشه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

أما عن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة فنذكر الآتي:

1- تعتبر صيغ العائد الثابت أكثر الصيغ التمويلية استخداما في البنوك الإسلامية الجزائرية مما يجعل هذه الأخيرة تقترب بشكل كبير من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية، لكن الاعتماد على صيغ العائد الثابت لا يؤثر على شرعية معاملاتها.

2- تستخدم صيغ المشاركة في الربح والخسارة استخداما ضعيفا من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية مما يجعل هذه الأخيرة تبتعد عن الفلسفة الحقيقية للبنوك الإسلامية.

3- تعتبر هيئة الرقابة الشرعية معيارا رئيسيا للحكم على مدى إسلامية البنك والتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية غير أن رقابتها للعمليات التمويلية في البنوك الإسلامية هي رقابة بعدية فقط؛ أي بعد تنفيذ العمليات التمويلية و ليس قبلها مما قد يسبب وقوع بعد الأخطاء والتجاوزات الشرعية. لكن هيئة الرقابة تعمل دوريا على تصحيح وتصويب الاختلالات المسجلة.

4- تعتبر المعايير الشرعية، المادية والمعايير الشخصية أهم معايير اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الإسلامية في الجزائر.

5- تعتبر المعايير الاقتصادية والاجتماعية أقل المعايير أهمية في اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الإسلامية الجزائرية على الرغم من الأهمية البالغة لهذا المعيار لارتباطه بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يمكننا من خلال ما سبق ذكره من نتائج استنتاج نتيجة نهائية للدراسة مقتضاها: إن البنوك الإسلامية في الجزائر تمتثل للأسس النظرية للمالية الإسلامية. وعليه لابد من تشجيع هذه البنوك للتطور أكثر وكسب حصة سوقية أكبر في السوق الجزائرية. ونأمل أن يكون وضع الإطار القانوني المنظم لعمل البنوك الإسلامية رافدا لازدهار سوق المالية الإسلامية بالجزائر.

قائمة المراجع:

أحمد إدريس عبده. (2000). فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك. الجزائر: دار الهدى.

أحمد سليمان خصاونه. (2008). المصارف الإسلامية. عمان: جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

الحربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل. (2010). إدارة المصارف الإسلامية. عمان: دار وائل للنشر.

الحربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل. (2010). إدارة المصارف الإسلامية. عمان: دار وائل للنشر.

رامي حريد. (2015/2014). البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

سليمان ناصر. (2010). الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول . قسنطينة: مجلة المعيار العدد 23 كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

شهاب أحمد سعيد العزعزي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

شهاب أحمد سعيد العزعزي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

صالح حميد العلي. (2012). المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. دمشق: دار النوادر.

عبد الباري مشعل. (2006). الرقابة الشرعية وأثرها على تطوير صناعة الخدمات المالية. الكويت: المؤتمر المصرفي الثالث: مستقبل البنوك والشركات الاستثمارية يوم 4أفريل 2006.

عبد اللطيف البشير عبد القادر التونسي. (2010). المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الثاني. طرابلس: Iefpedia.com/24/02/2017/18:35.

عصام بوزيد. (2010/2009). التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

فتيحة عقون. (2009/2008). صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار. بسكرة: جامعةمحمد خيضر.

محمود سحنون. (2003). الاقتصاد النقدي والمصرفي. الجزائر: بهاء الدين للنشر والتوزيع.

مصطفى كمال السيد طايل. (2012). البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

مصطفى كمال السيد طايل. (2012). البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

موسى رحماني، الغالي بن ابراهيم. (2010). القرار التمويلي في البنوك الإسلامية. الجزائر: Iefpidia.com /23 /02/2017/ 13:00.

موسى رحماني، الغالي بن ابراهيم. (2010). القرار التمويلي في البنوك الإسلامية. الجزائر: Iefpedia.com/23/02/2017/13:00.

هشام كامل قشوط. (2014). المدخل إلى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

هشام كامل قشوط. (2014). المدخل إلى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

Causse-Broquet, G. (2012). La Finance Islamique. Paris: Ruvue Banque.

Jacques Teulié, P. T. (1997). Finance. Paris: Edition Vuibret.